

في الواجهة

الرئيس المكلف لا يتراجع... هك يفعل الآخرون؟

حكومة تكنوقراط، بتصوّف دياب كما لو انه امام خيارين لا ثالث لهما: ان تكونقرارات كخبير وحيد لديه - ان المرحلة المقبلة تحتم معالجات اقتصادية وتقديرية، مقدار استعدادها لمواجهة المفاجآت الاقليمية. بذلك يقتضي «ضرب الشارع»، لا المضي في عكس السير.

4 - باستثناء حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011، لم يجد اي رئيس مكلف منذ اتفاق الدوحة عام 2008 اخصاماً له خارج دائرة الشراكة في التليف، ما حال الخلافات في ما بين الشركاء هؤلاء على تقاسم المقاعد والحقائب. تبدو حكومة ميقاتي الاكثر تشابهاً مع الحكومة التي يؤلفها دياب في معظم المشكلات التي واجهتها الاولى وتلقي بنفسها على تأليف الثانية: سبعة نواب ستة فقط سقوا ميقاتي، وهو العدد نفسه الذي سقوا دياب. نال ميقاتي 68 صوتاً عند تكليفه، فيما حظى دياب بـ69 صوتاً. شأن المحاكية التي اُثيرت حبال حكومة ميقاتي ودرية اقتارها الى الغطاء السنّي بسبب مقاطعة تيار المستقبل لها الا انها استمرت سنتين، لا يابه دياب لاي ضجة ميحاكية مفتعلة بآزاء حكومته وإن في ظل مقاطعة تيار المستقبل الذي فقد مذذاك الكثير من فاعلية تمثيله السنّي. تبعاً لذلك، يقلل الرئيس المكلف - وهو يعي انه سيرأس كميقاتي حكومة الملون الواحد - من اهمية هذا الهاجس، اذ لن يحول دون حصوله على ثقة البرلمان.

5 - ليس خافياً على الرئيس المكلف ان المهمة الموطئة بحكومته ووزرائه التكنوقراط، العمل تحت رقابة غالبية نيابية ليس جزءاً منها ولا حليفاً لها. ولا تحلة نيابية لديه في صفوفها او حليفة حتى، في وسعها اسقاطه وحكومته في اي وقت. اضف العامل الجوهري الذي غالباً ما رافق حكومات ما بعد اتفاق الدوحة، وهو ان استراتيجيات الاستقرار والخيارات الصعبة المحلحة والشارجية لا يصنعها مجلس الوزراء، بل المرجمات الكبرى المقمنة خارج الحكومة. قصص بعيدا وعين التينة وحرارة حريك... وهذه المرة تلة الخطا، لا بيت الوسط الذي لا يزال بعضى اجازة اعياد ربما فاتته انها انتهت قبل اسبوعين.



(مبلم الموسوي)

الرتاسي في مهب ازمة دستورية ليست جديدة، الا انها هذه المرة، في ظل التدهور الاقتصادي والنقدي، تسمى اكثر هولاً.

3 - في حسابات الرئيس المكلف ان الاسترضاء الفعلي الذي تتطلبه حكومته هو الشارع، وليس الكتل الرئيسية التي سمته وستمنحه الثقة. واقع الامر ان الرجل يشعر بان دستورية الحكومة في المؤسسات تحتاج الى الشرعية الشعبية التي يفوضها اليها الشارع، اخذاً في

اكد رئيس البرلمان نبيه بزي ان الاولوية اضحت لحكومة تكنوسياسية في ضوء تسارع احداث المنطقة. ثم طالب بحكومة لم الشمل، فُشرت للفور على انها حكومة سياسية على صورة الحكومات الثلاثية المتتالية. من ثم اقترح رئيس الجمهورية حكومة سياسية اخذاً في الاعتبار تداعيات الاغتيا، والمواقف الحادة التي ادلى بها الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في 5 كانون الثاني على طريق الواجهة. بالتزامن مع ذلك، تمسك الرئيس المكلف بحكومة تكنوقراط خالصة. بذلك بدت عربة التالف يجرها ثلاث احصنة كل منها يدير ظهره للآخر. في هذه الغضون كان حزب الله في واد آخر، بحسب حسابات الانفجار الاقليمي الجديد، فلم ينخرط في السجبال الدائر من حول الحكومة، سوى ان لا جديد طرا على موقفه من تأييد حكومة تكنوقراط تبعاً لما كان اتفق عليه في الاصل مع دياب.

ليس بيان الرئيس المكلف سوى محاولته استعادة المبادرة بتسخته بمعايير التكليل الموضوعية منذ اليوم الاول. ما لبث ان تاكد من عودة رئيس الجمهورية الى خيار حكومة التكنوقراط. ما رمى اليه ايضاً:

1 - لن يراس حكومة تكنوسياسية ولا حكومة سياسية، الا انه لن يخلى مكانه لحكومة سياسية يرأسها سياسي. في سبيل ذلك، اكد ان تحريك الشارع السنّي لا يرهيه ولا يهول عليه كي يتنحي، كما ان احداً ليس في وارد احدث سابقة لارغامه على الاعتذار.

ما دام لا اليه دستورية للاعتذار، ولا كانون الثاني، انه يوجه في ان واحد رسالتين متلازمتين: اولى الى تيار المستقبل يقطع له بانه لن يسقط في الشارع اياً تكن مبالغات الحريري وتياره في تحريضه عليه، وثانية الى شركائه في مفاوضات التالف يؤكد اصراره على ما اتفق عليه وايامه قبل التكليل (حكومة تكنوقراط خالصة من 18 وزيراً ليس فيها احد من وزراء حكومة تصريف الاعمال)، واستمر الى ان وقع اغتيال القائد الإيراني قاسم سليمانّي في 3 كانون الثاني. غداة الاغتيا، طرأ موقف اول اعداء ترتيب معايير دياب للتالف، عندما

سيقوله الوزير باسيل اليوم في مؤتمر صحافي. ويعد بروز توقعات بان يُعلن باسيل انتقاله الى المعارضة، قالت مصادر في التيار الوطني الحز ان «باسيل سيكون إيجابياً، وهو سيوضح مسار المفاوضات بشكل صريح»،

خاضة ان «الجميع بات يحمله مسؤولية التعطيل»، وأشارت المصادر إلى ان «الجميع يتدخل في عملية التالف؛ فالرئيس بري يحدد ما يريد، ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية يضع شروطاً ثم يضعون التعطيل في ظهر التيار الوطني الحر ورئيسه»، علماً بان «الاخير يقدم كل التسهيلات من دون ان يتدخل». وكان عضو كتل «لبنان القوي» النائب زياد اسود

قد قال في حديث إلى قناة «او تي في» امس: «ستعلن غداً خروجاً من الحكومة، اما الثقة فسنمنحها تبعاً لبرنامج هذه الحكومة، وما ان كان كفيلاً بإخراج لبنان من دائرة الخطر وإخراج اللبنانيين من دائرة الجوع».

وفي زيارة مفاجئة الى عين التينة، قال رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط، بعد لقائه الرئيس بزي، «لا يُمكن ان يبقى البلد في هذه الحالة من الانهيار، والحراك لم يقدم أي بديل او كيفية للوصول الى الحكم، والكيفية الوحيدة هي الانتخابات وفق قانون لبنان دائرة واحدة بلا قيد طائفي مع مجلس شيوخ، الا أننا بقينا على نفس الموالم اسقطوا الطبقة الحاكمة ويزداد الفراغ بلا حل». واعتبر جنبلاط ان «عمل حكومة تصريف الاعمال هو باهمة ترى كيف تشكل حكومة جديدة»، متحدثاً عن دور للنائب جميل السيد في تالف الحكومة.

وفي هذا الإطار، ينتظر الجميع عودة رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري الى البلاد، للقيام بما هو مطلوب منه في الحد الأدنى، فيما أكدت مصادر مطلعة ان «تكليفه من جديد هو غير وارد، كما انه لن يوافق عليه بعد ان لمن التخلي السعودي - الاميركي عنه» (الأخبار)



اسود: «سئلت اليوم خروجنا من الحكومة، (مروان طحطح)

المشهد السياسي

السلطة المسترخية تتقاذف كرة النار:

لا حكومة في الأفق

يستعد لبنان لهوجة جديدة من «الغضب» الشعبي بوتيرة اكبر. نتيجة استرخاء السلطة التي أثبتت استعدادها لحرق، ما تبقى من مقومات الدولة شرط عدم المس «بعروشها»، إذ لا تزال تقابل كل العاساة المالية والاقتصادية والاجتماعية بكباش حكومي على الاوزان والحصص والحقائب والاسماء

يستولده من أزمات ما عاة بالإمكان ترقيةها أو إخفاؤها. وهي من حيث في منطقة يُعاد رسم النفوذ فيها، عادت البلاد الى واقعها الغارق في اخطر أزمة مالية - اقتصادية - اجتماعية عرفها تاريخها الحديث. الشعب يحترق بلهب الأزمة، فيما السلطة تتحصّرف وكان لا وجود لمشكلة تتطلب حلاً. ولا حاجة ملحة إلى التخلص من تبعاتها، وانثت هوش مكوثاتها بفكرة الاحتفاظ بالمحتسبات، انها مستعدة لحرق ما تبقى من مقومات الدولة، شرط عدم المساس «بعروشها». فالجهات الفاعلة، وبدلاً من ان تنخرط في عملية البحث عن تصور، أقله، لضبط الانهيار، لا تُكلف نفسها حتى عناء الخروج بوعود واصلحية، ولو كذباً. وهي اليوم ترتكب خطأ استراتيجياً بالتمادي في سياسة الإنكار لطبيعة المازق الأساسي وما

عوت ارسك الى

دياب موفداً ليبلغه
بشكل غير مباشر بأنه
لم يعد مرغوباً فيه
كرئيس مكلف

عوت ارسك الى

بكباش حكومي على الأوزان والحصص والحقائب والاسماء. كل طرف من المتفاوضين يرمي المسؤولية على الآخر. تارة يهدد بالانسحاب وتارة أخرى بسحب الغطاء عن الرئيس المكلف حسان دياب، ومرة بعدم المشاركة في الحكومة. حتى وصل الأمر في الأيام الماضية الى فرملة الاتصالات بين القوى السياسية التي تعد «باستحقاقها في اليومين المقبلين».

وأمام هذا المشهد، عاد الشارع ليغلي من جديد، حيث يبدأ اليوم أسبوع «الغضب»، الذي لا يضمن أحد الذي يمكن ان يصل اليه. حتى ليل أمس لم يكن هناك مستجدات بيني عليها في ما يتعلق بالحكومة العتيدة. باستثناء معلومات أكدت ان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر

جبران باسيل سحبا يديهما من دياب، وعلمت «الأخبار» ان عون «أرسل الى دياب موقداً، وهو الوزير سليم جريصاتي، ليبلغه بشكل غير مباشر بأنه لم يُعد مرغوباً فيه كرئيس مكلف، لكن دياب بقي على موقفه المتشدد بعدم التنازل». وهو أسم فرشح لأن يكون بدلاً من دياب، في بعيدا، الأمر الذي فسّرتة مصادر في فريق 8 آذار بوصفه «ركزة لدياب».

وفيما كثر رئيس مجلس النواب نبيه بزي أمس أمام وفد من نقابة الصحافة ان «الرئيس المكلف وضع شروطاً لنفسه لم تكن مطلوبة منه، ما صغّب عليه عملية التشكيل»، معلناً «تأييده

علم وخبر

وادي لامر تين الأثري مطمر للنفايات

إخلاءات السبيل بـ«شيكات مصرفية»

أثار مشهد رمي النفايات في وادي لامر تين الأثري سخط أهالي القرية المطلة عليه والمهتمين بحماية البيئة. يتحدث البعض عن وقوعهم ضحية «العداية البلدية»، وتسويق رئيس بلدية بيت مري روي أبو شديد لمسألة تحول البلدة الى بلدة صفر نفايات، وتلزيمة عقارين في الوادي لإحدى الشركات بعدما كان يُطلب دفعها نقداً في السابق.

وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» ان المحكمة باتت تقبل إيداع مبلغ الكفالة على هيئة شيك مصرفي يُحرق لصالح الخزينة العامة. وإن كانت هذه الكفالة لإخلاء سبيل سوقوف بموجب شيك من دون رصيد، يُحرز الشيك المصرفي لصالح النيابة العامة.